مجلة تراثية فصلية المورد

تصدرها وزارة الثقافة والاعلام ـ دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ـ الجمهورية العراقية

رئيس مجلس الادارة الدكتور محسن جاسم الموسوي

المجلد الثامن عشر

خريف ١٩٨٩

العدد الثالث

رئيس التحرير طراد الكبيسي

سكرتيرة التحرير هدى شوكت بهنام

WWW.ATTAWEEL.COM

العلاقة العددية بين ركني الجملة العربية

دراسة

د. محمد ضاري حمادي

جامعة بغداد ـ كلية الآداب

الجملة هي الأساس الذي ينهض عليه صرح النحو، والمحور الذي تدور عليه أبحاثه وقوانينه. وتقوم الجملة العربية على ركنين اثنين: المسند والمسند إليه[1]. ولكل من هذين الركنين احوال وأوضاع منها ما يخصه وحده من دون الآخر، ومنها ما يحدد ارتباطه بالآخر وتأثره به وتأثيره فيه، وصولاً الى إحكام العلاقة بينهما لتأليف التركيب المبتغى وهو الجملة التي تطابق مقتضى الحال وتجري على السنن الأصيل. والذي يقتضيه النظر العقلي أن العلاقة بين الركنين يلزم أن تكون على التطابق بينهما لا على التخالف، وأن أحدهما إنما هو وصف للآخر، وأن الآخر موصوف لا محالة، وأن الصلة بين الصفة وموصوفها صلة مطابقة لا مخالفة. فكيف يعبر واقع اللغة العربية عن هذا الأمر ؟ وما مبلغ ظهور العلامات اللفظية الدالة على المطابقة المعنوية المقصودة في الجملة العربية ؟ وكيف تتلون الالفاظ على وفق الطبيعة اللّغوية بما يحقق البناء اللفظي المتين للجملة العربية ؟

ذلك ما دخل هذا البحث ميدانه، متتبعاً هذه الظاهرة الضاربة في أبواب النحو المتسعة، المتناثرة مادتها في المظان المختلفة، وهو يبتغي رسم الصورة الشاملة لهذا الأمر الحيوي، وما جرى فيه من نظر نحوي عبر الزمن يتفق في بعض، ويفترق في بعض، على حسب ما يبدو من قوة التركيب النحوي أو ضعفه، مما يدعو إلى إجازته أو إيجابه أو منعه.

ويبتدىء هذا البحث بالوقوف عند العلاقة بين الركنين، وهما اسمان. ففي نحو: «هذا عالم» تحصل المطابقة العددية بينهما حتى لو قدم اللاحق على السابق فقيل: «عالم هذا»[2]. هنا لا يقع في صحة هذا التركيب خلاف، لكن يقع في توجيهه. هل يعرب «عالم» في هذا التركيب الأخير مبتدأ وأن يكون «هذا» فاعلاً سد مسدّ الخبر ؟ المسألة هنا خلافية، إذ منع البصريون هذا الإعراب لأن الجملة لم يسبقها نفي أو استفهام، وأجازة الكوفيون إذ لم يشترطوا ذلك الاشتراط، وفي ذلك قال ابن مالك:[3]

وأول مبتدأ، والثاني فاعل اغنى في «أسارٍ ذان».

وقسْ، وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو: «فائزٌ أولو الرشد»

هذا إذا كان ذلك الثاني مفرداً (هذا)، حيث جاز التقديم والتأخير، وجاز الاعرابان معاً، على المنهج البصري من جانب وعلى المنهج الكوفي من جانب آخر، بمقتضى ما تقدم. فإن كان ذلك الثاني مثنى (هذان) أو جمعاً (هؤلاء)، فإنه لا يجوز التركيب بين الركنين إلا على أساس واحد هو : الوصف والمرفوع؛ فيقال : أعالمٌ هذان؟ أعالمٌ هؤلاء ؟ بالأشتراط البصري، ويقال : عالمٌ هذان. عالمٌ هؤلاء بالتجويز الكوفي. وواضح في هذا الاتجاه التركيبي غياب المطابقة العددية بين الركنين. فاذا أراد المتكلم أن ينحو الى المطابقة هنا فقال : «أعالمان هذان ؟

WWW.ATTAWEEL.COM

أعالمون هؤلاء ؟» (أو : عالمان هذان . عالمون هؤلاء) فان في ذلك كلاماً آخر . حيث سيكون الاعراب الأولى هو : الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر ، وإلا فان عدّ الوصف هنا (وهو عالمان ، عالمون) مبتدأ و ما بعده مرفوعاً على أنه سادّ مسد الخبر. . . سينقل المتكلم الى تلك اللهجة المحدودة التي سماها سيبويه « لغة أكلوني البراغيث»[1] وسماها ابن مالك «لغة يتعاقبون»[2]

ولئن كان غياب المطابقة العددية بين الركنين في قولهم : أعالم هذان ؟ أعالمٌ هؤلاء. . . هو السبب الذي أدى إلى اعتماد اعراب «الوصف والمرفوع» وإبعاد اعراب «المبتدأ والخبر»، لقد كان في رحاب العربية في غير هذا الموقع ما يجيز أن يكونَ المبتدأ واحداً وأن يكون خبره متعدداً وعلى هذا النحو : صالحٌ معلمٌ ماهرٌ، صالحٌ معلمٌ شاعرٌ، صالحٌ نحيفٌ سمينٌ، صالحٌ معلمٌ وشاعرٌ. . . حيث الخبر دالّ على التثنية، وعلى هذا النحو: صالحٌ معلمٌ ماهرٌ بارعٌ، صالحٌ معلمٌ شاعرٌ مؤرخٌ، صالحٌ معلمٌ وشاعرٌ ومؤرخٌ. . . حيث الخبر دال على مازاد على التثنية وربما رأى بعضهم أو مال الى القول بأن نحو : «أعالمٌ هذان ؟» أو «أعالمٌ هؤلاء ؟» هي على غير النهج التركيبي الذي جاءت عليه الأمثلة المذكورة آنفاً من قبل أن لفظة «عالم» مفردة وأن ما جاء بعدها متعدد فلم يصلح التركيب بينهما لتأليف المبتدأ والخبر لا على هذه الصورة : «أعالمٌ هذان؟» ، «أعالمٌ هؤلاء ؟: ولا على الصورة الاصل : «أهذان عالمٌ ؟» «أهؤلاء عالم ؟» في حين أن التركيب في الأمثلة المسوقة سالفاً إنما وقع بين المبتدأ المفرد، والخبر المفرد كذلك ثم تلاه خبرٌ ثانٍ، فخبرٌ ثالث. . .

وهذا حقّ من جهة الشكل أو اللفظ لا من جهة المضمون أو الدلالة ذلك أن القضيتين تلتقيان على أمر واحدٍ ألا وهو الابتداء بالمفرد والاخبار بالمتعدد. وأما اختلافهما الذي أدى الى امتناع إحداهما وجواز الاخرى فعلتهُ طبيعة الجملة ومقاصد المتكلم فأنّ ذلك هو الذي يحدد متىّ يصح النطق بطريقة المطابقة ومتى يصح النطق بطريقة المخالفة . وعلى ذلك نستطيع أن نفهم لماذا يمتنع في العربية أن يقال: «هذان عالم» في وقت تسير العربية في أعلى نصوصها على أن يقال: «كلاهما عالم».[3] قال تعالى: «كلتا الجنتين آتتْ أكلها ولم تظلم منه شيئاً»[4]، فلقد وقع الخبر عن «كلتا» بصيغة «آتتْ» الإفرادية وما استتبعها من الضمير في «أكلها» و «تظلم» . وكذلك الأمر في حالة الجمع ، فإنه إن امتنع أن يقال: «هؤلاء عالم» كان سليماً بليغاً أن يقال : كلكم عالم». قال تعالى: «وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً»[5] ومنه الحديث النبوي المعروف : «كلكم راعٍ وكلكم مسؤولٌ عن رعيته»[6].

ونقف هنا ننظر في امتناع «هؤلاء عالم» وجواز «كلهم عالم» لنقول : إن المراد هو الفيصل، وإن الدليل على ذلك هو الامتناع في حال، والجواز في حال، مع أن «هؤلاء» جمع و «كلهم» جمع كذلك؛ إذ إن هذا اللفظ (وهو : «كل») اسم يجمع الاجزاء، وهو من حيث اللفظ واحد ومن حيث المعنى جمع[7] واستمراراً في هذا الاتجاه من البحث أننا لو اتخذنا الركن الاول مفرداً ، والركن الثاني متعدداً (مثنى أو جمعاً) لوجدنا العربية تفتح أبوابها مشرعة لهذا اللون من الكلام الذي يتردد في نصوصها الفصيحة المعبرة في بيان رفيع جاء في الحديث الشريف:

«العلم علمان، فعلم في القلب، فذلك العلم النافع، وعلم على اللسان فذلك حجة على ابن آدم .»[8] فالكلمة (علمان) هي على حدّ المثنى في العربية، وقد جاءت خبراً عن كلمة (العلم) وهي على حدّ المفرد فيها . فلماذا وقع التآلف بين المفردتين على هذا النحو من العلاقة عددياً؟ إن طبيعة اللفظ، وقبول المبتدأ (المفرد) للتعدد والتجزئة، مسوغ كافٍ لذلك التآلف الذي قام على الإخبار بالمتعدد فعلاً (علمان) عما هو قابل للتعدد أو التجزئة (العلم) . وقد يكون الإخبار بالمتعدد في حالة الجمع كذلك بعد أن رأيناه في حالة المثنى . قال تعالى : «إنا خلقنا الانسان من نطفةٍ أمشاجٍ نبتليه»[9] فكلمة «أمشاج» جمع «مشيج»[10] وجاءت هنا نعتاً لكلمة «نطفة» وهي مفرد. وما كان نعتاً يمكن أن يكون خبراً فيقال : «النطفة أمشاج» فيتم الإخبار عن المفرد (النطفة) بالمتعدد (أمشاج) وهو جمع.

إن امتناع أن يقال: «هذان عالم» و «هؤلاء عالم» لايمثل في العربية حالة شاملة يمتنع فيها أن يتعدد الأول وأن يتفرد الثاني. وليس المثال المسوق فيما مضى من هذا البحث ـ وهو : «كلاهما عالم» أو المثال الآخر : « كلهم عالم» ـ بالصورة الفريدة على صحة ذلك التأليف. بل تحفل العربية الغنية بأنماط من التركيب الجاري على ذلك السنن الخاص. ولعل في مقدمة تلك الأنماط ما نراه في أشهر صور أسلوب التفضيل، الاسلوب الذائع :

قال تعالى :

ـ «وهو أعلم بمن اهتدى»[11] (المفرد)

- «وأثمهما أكبر من نفعهما»[٢٦] (المثنى)
- أولئك أعظم درجة»[٢٦] (الجمع)

فاسم التفضيل هو الركن الثاني، وهو ثابت عددياً مهما تغير الركن الاول عددياً[٢٧]. ولا يخص اسم التفضيل بهذا من دون غيره، فإن المقاصد هي التي تعين المسالك، وإن المسالك مرشدة إلى المقاصد لا محالة، وإن مثل ما نحن فيه من السلوك اللغوي واقع في أحوال عامة غير التي نحن بصددها، كأن يقال: «الكتاب كتز» (المفرد)، «الكتابان كتز» (المثنى)، «الكتب كتز» (الجمع)، وكأن يخبر عن المبتدأ بالمصدر فيقال: «الكتاب علم» (المفرد)، «الكتابان علم» (المثنى:) «الكتب علم» (الجمع). . . وكل هذا إنما ينضم الى ما سبقت إليه الاشارة في «كلّ» و «كلا» و «كلتا»؛ فإن ذلك كله ما قام إلا على وفق مبدأ لغوي دقيق هو اعتماد الدلالة ووصولها الى المخاطب. وهو مبدأ يسري هذا البحث في هدية مالا حصر له من الأمثلة النحوية القائمة على مختلف الاحوال العددية في التركيب؛ سواء أثبت الركن الاول ـ فقيل: «الكتاب جزء» (المفرد)، «الكتاب جزآن» (المثنى)، «الكتاب أجزاء» (الجمع) ـ أم ثبت الركن الثاني على وضعه العددي، تاركاً الركن الاول هو الذي يتغير.

كأن يقال: «الفصلان باب واحد»، و «الجزآن كتاب واحد» (المثنى) ويقال: «المسائل فصل واحد»، و«الأبواب جزء واحد» (الجمع)[٢٨] ولو نظرنا في النعت السببي في هذا المجال لوجدنا الصورة شاخصة ماثلة!! ذلك أننا حين نقول: «هذا رجل كريم اخوه»، «هذان رجلان كريم اخوهما» ، «هؤلاء رجال كريم اخوهم». . . أو نقول: «هذا رجل كريم اخواه (أو إخوته)»، «هذان رجلان كريم اخواهما (أو إخوتهما» هؤلاء رجال كريم اخواهم (أو: إخوتهم)». . . فانّ لفظ «كريم» ـ النعت السببي ـ باق ثابت لم ينله أي تبدل في هذه الصور المختلفة المتباعدة في دلالاتها.[٢٩] فإذا حولنا هذا النعت الى «خبر» (ركن) صح الكلام أولاً، وصح ما أراد هذا البحث الوقوف عنده والاستدلال عليه من تعدد في ركن وتفرد في آخر، فيقال «الرجلان كريم أخوهما»، «الرجال كريم أخوهم». . .

وفي العربية أوصاف تطلق على المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد فإذا دخلت تلك الالفاظ أركاناً في التراكيب النحوية كان لها شانها الخاص في هذا المجال. ومن ذلك لفظ «صديق» ـ مثلاً ـ فإنه يقال: «هذا صديق»، «هذان صديق»، «هؤلاء صديق»، ومن ذلك المصادر التي تؤول بالمشتق في قولهم: «هذا عدل»، «هذان عدل»، «هؤلاء عدل». وفي هذه وتلك يجوز تقديم الخبر فيقال: «صديق هذا»، «صديق هذان»، «صديق هؤلاء» «عدل هذا»، «عدل هذان»، «عدل هؤلاء». على ان الخلاف النحوي هنا ليس في صحة هذا اللون من التركيب الذي تقدم فيه أحد ركنيه على الآخر، لكنه في توجيه هذا التركيب؛ حيث أعرب البصريون أمثال «صديق» و «عدل» خبراً مقدماً، في حين أعرب الكوفيون ذلك مبتدأ وأن ما بعده مرفوع سدّ مسدّ الخبر[٣٠]

إن ثبات أحد الركنين (صديق، عدل) على صورته مهما تغير الركن الثاني عددياً ليقودنا الى تلك الحالة التي امتدّ نظر هذا البحث اليها حين رأى وحدة الفكرة قائمة بوجودها، أعني تلك الاسماء التي لا تتغير بتغير مدلولها العددي نحو: «مَنْ»، «ما»، «أيّ»، «مذ»، «منذ»[٣١] فيقال: «من هذا؟»، «من هذان؟»، «من هؤلاء؟» ـ «هذا من اجتهد»، «هذان من اجتهدا»، «هؤلاء من اجتهدوا». . . ويقال: «ما هذا؟»، «ما هذان؟» «هذا ما وقع»، «هذان ما وقعا». . . ويقال: «أيّ عالم هذا؟»، «أيّ عالمين هذان؟»، «أيّ علماء هؤلاء؟» ـ «المختار أيّ هو مبدع»، «المختاران أيّ هما مبدعان»، «المختارون أيّ هم مبدعون». . . . ومما يصلح للوصل أيضاً ـ غير: من، ما، أيّ ـ «ذو» الطائية، و «ذا» الوصلية، و «أل» الوصلية كذلك؛ فيقال: «هذا ذو اجتهد»، «هذان ذو اجتهدا»، «هؤلاء ذو اجتهدوا». . ويقال: «من ذا اجتهد؟»، «من ذا اجتهدا؟»، «من ذا اجتهدوا؟» ويقال «هذا القاري»، «هذان القارئان»؟ «هؤلاء القراء». . . لكن «أل» هنا لا تعد هي الركن بل واقعة فيه وجزء منه[٣٢]. أما «مذ» و «منذ» فهما يشغلان في أحوال كثيرة موقع المبتدأ أو موقع الخبر اذا جاء ما بعدهما على الرفع نحو: ما رأيته مذ شهران، ما رأيته مذ أشهر، ما رأيته منذ شهران، ما رأيته منذ اشهر. . . وفي ذلك ما يربط هذه الصور بالصورة العامة التي يدور الحديث عنها في هذا الموضع من البحث.[٣٣]

لقد كان ما تقدم في هذا البحث معالجة لجهةٍ من جهاته، وزاويةٍ من زواياه، وليس لأوضاعه جميعاً؛ ذلك أن ما دار من الكلام إنما كان على التركيب النحوي الذي يكون ركناه اسمين؛

سواءٌ أكانا على الاصل في تقديم احدهما على الآخر أم على خلافه. وعلى هذا يتجه البحث الآن شطر حالة اخرى هي التي يكون الركن الاول فيها فعلاً ويكون الثاني اسماً وتلك حالة ذات وجهين: وجه شهير ووجه محدود. أما الشهير فالماثل في اللغة العالية التي تجعل الفعل ثابتاً مهما تغير ما بعده عدديا؛ فيقال: « علم الرجل »، « علم الرجلان »، « علم الرجال » ويقال: « كان الرجل عالماً »، « كان الرجلان عالمين »، « كان الرجال علماء. »... ويقال في المبني للمجهول: « قرىء الكتاب »، « قرىء الكتابان »، « قرئت الكتب »... فالفعل ثابت وهو الركن الاول وما بعده متعدد وهو الركن الثاني. ولا يختلف الحال هنا في شيء إذا ما كان التعدد بالتفريق كأن يحذف « الرجلان » أو « الرجال » وتذكر الاسماء: « سعيد ومحمود » (المثنى)، « سعيد ومحمود وصالح » (الجمع) فيقال: « علم سعيد ومحمود »، « علم سعيد ومحمود وصالح » فتلك هي اللغة المشهورة. أما اللغة المحدودة فهي التي يتطابق فيها الركنان الاول والثاني فيقال: « علما الرجلان »، « علموا الرجال »، « علمن النساء » وقد نسبت هذه اللغة الى طيّء تارة، والى أزدشنوءة تارة اخرى، وقيل كذلك إنها لغة بني الحارث بن كعب. وهي التي جاءت بها الشواهد الموثقة من عصور الفصاحة. وكان توجيه النحاة لهذه اللغة على صور عدة: فرأت جماعة منهم أن ما لحق الفعل من الالف والواو والنون إنما هو علامات عددية للتثنية أو الجمع بنوعيه (المذكر والمؤنث)، ولا تعد تلك العلامات ضمائر؛ وعلى هذا يكون الاسم الظاهر هو المرفوع بالفعل. ورأت جماعة اخرى ان الالف والواو والنون ضمائر وقعت موقع المرفوع بالفعل، وأن الاسم الظاهر بدل من المضمر. ثم رأت جماعة ثالثة أن الفعل وما لحق به من الالف والواو والنون جملة خبرية متقدمة مبتدؤها الاسم الظاهر المؤخر[٣٥]. والذي يعنينا هنا أن هذا النمط من التركيب موجود في العربية، وأن الخلاف النحوي كان في توجيهه لا في وجوده وانه لا يوصف بالندرة أو القلة من حيث ورودهُ في كلام العرب. قال ابن عقيل معقباً على هذه اللغة: « إن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلت الفعل مسنداً الى الظاهر الذي بعده، وأما إذا جعلته مسنداً الى المتصل به ـ من الالف، والواو، والنون ـ وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلاً من الضمير، فلا يكون ذلك قليلاً. »[٣٦]

وقد يتعدد الركن الاول في هذا الاسلوب بطريقة أخرى غير طريقة اتصاله بالالف أو الواو أو النون، بل بطريقة التكرار اللفظي (التوكيد) نحو « علم علم الرجل »، « علم علم الرجلان »، « علم علم الرجال » وعندها يعد الفعل الثاني بلا فاعل؛ إذ هو لا يعدو أن يكون مجرد لفظة مكررة، لا تختلف في تكرارها عن أيّ لفظة اخرى يراد لها أن تتكرر كما لو كررّ هنا الركن الثاني فقيل: « علم الرجلان الرجلان »، « علم الرجال الرجال »، وكما لو كررّ التركيب برمته فقيل: « علم الرجلان، علم الرجلان »، « علم الرجال، علم الرجال »... .[٣٧] وما قيل هنا عن التعدد اللفظي ـ إنّ في الركن الاول او الثاني او التركيب برمته ـ يقال عن التعدد اللفظي في تلك الحالات نفسها إذا كان التركيب على لغة « يتعاقبون » لغة المطابقة بين الركنين؛ حيث يقال: « علما علما الرجلان »، « علما الرجلان الرجلان »، « علما الرجلان، علما الرجلان »...

وتضم العبارات العربية الفصيحة حالةً من تعدد الركن الاول في هذا النمط من الكلام، غير ما تقدم من حالات، تلك هي حالة « التنازع » ذلك أن الفعل في هذا التركيب يتعدد، وإن كانت الدلالات مختلفة، فإنه عددّيا ليس بالفعل الواحد كقولهم: « علم، واجتهد، الرجل » ومن هنا كان الخلاف النحوي في توجيه هذا الاسلوب: حيث الفعل متعدد والفاعل واحد... حتى في قولنا: « علم، واجتهد، الرجلان »، « علم واجتهد، الرجال »... فإن الفاعل غير متعدد تعدداً يناسب الفعلين بل هو متعدد تعدداً خاصاً بذاته. وعلى هذا رجح الكوفيون اعمال الفعل الاول في المعمول وذلك لتصدّره الكلام، على حين أعمل البصريون الثاني ترجيحاً وذلك لقربه من المعمول، من دون أن ينسى الفريقان تقدير الضمير المناسب للعامل المهمل.[٣٨].

لقد بقي امام هذا البحث أن ينظر في الموضوع من جهته التركيبية الثالثة (بعد أن عرض له من جهتي الصورتين: الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم) تلك هي الاسم مع الفعل. وهي جهة تختلف اختلافاً جوهرياً عن تينك الجهتين السالفتين في هذه الدراسة. ذلك أن الجهتين المذكورتين تنتجان مالا يحصى من الجمل البسيطة المؤلفة من ركنين لا غير؛ نحو:

ـ « الرجل عالم » الاسم مع الاسم.

ـ « علم الرجل » الفعل مع الاسم.

فكل ركن هنا ليس بجملة ولا بشبه جملة، بل هو كلمة مفردة سواءٌ أكانت فعلاً « علم » أم اسماً (الرجل)، (عالم)، وسواءٌ أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، وسواءٌ أكان الاسم جامداً أم مشتقاً...

أما الصورة الجديدة (ومثالها: الرجل علم) فالامر مختلف فيها، ذلك أنها تنتج مالا حصر له من الجمل المركبة التي يتألف ركنها الثاني من جملة بسيطة مؤلفة من ركنين. وقد عرض ابن هشام لهذا حين قال: « الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائم. والصغرى: هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين. »[2]

ومن المقرر أن المطابقة العددية حاصلة في الجملة المركبة (التي سمّاها ابن هشام الكبرى) فيقال: « الرجل علم »، « الرجلان علما »، « الرجال علموا »، « النساء علمن ». هذا إذا كان الفاعل في الجملة الصغرى [(علم)، (علما)، (علموا)، (علمن)] عائداً على الاسم السابق. أما إذا لم يكن عائداً على ذلك الاسم نحو: « الرجل علم اخوه (أو: اخواه، أو إخوته) »... وكذلك سائر الأمثلة الاخرى؛ فإن الجملة الصغرى هنا جملة فعلية (من الصورة الثانية) وهي تخضع لقوانين الجملة الفعلية التي مضى الكلام عليها في هذا البحث، على أن تعود تلك الجملة الصغرى على المبتدأ.

وإن مما يلحظه هذا البحث في الصورة الثالثة (الاسم مع الفعل) أمراً لا يجري على النسق العام لهذه الصورة. فلو قيل: « هؤلاء علموا » لوجب ظهور الضمير في الجملة الخبرية هنا وهو ضمير الواو العائد على المبتدأ (هؤلاء). بيد أننا في باب المدح أو الذم لا تطبق القاعدة تلك؛ فلا يقال مثلاً: « هؤلاء نِعْموا طلاباً » بل يقال: « هؤلاء نِعْمَ طلاباً. »؛ حيث الفاعل ضمير مستتر يعود على الركن الاول في هذه الجملة، واستتارهُ واجب كاستتاره في باب التعجب حين يقال مثلاً: « ما أجمل الصدق! ». جاء في « الكتاب »:[3] « واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في « نِعْمَ ». لا تقول: (نِعْموا رجالاً)؛ يكتفون بالذي يفسّره. ». فالمطابقة العددية حاصلة في المعنى والتقدير، غير حاصلة في اللفظ وما يقتضيه من دليل مرشد الى التعدد المراد. ولكن هذه الصورة طارئة في الحقيقة؛ ذلك أن هذا الباب (باب المدح والذم) يشهد على قياسية تحويل الافعال الثلاثية - التي تستوفي شروط التحويل[4] الى الافادة منها على النحو الذي يفيده « نعم » و « بئس » في تأدية المعاني المطلوبة. ويكون هذا بجعل الفعل الثلاثي على وزن « فَعُلَ » نحو: « وَثِقَ » من: « وَثُقَ ». فإن شاء المتكلم ذلك قال: « هؤلاء وَثُقَ طلاباً » على المنهج التركيبي للفعلين « نعم » و « بئس »... لكنّ المتكلم آنذاك لن يكون ملزماً بهذه الصورة بل له أن يطبق القاعدة العامة التي توجب الرابط الظاهر في مثل هذه الحال فيقول: « هؤلاء وَثُقوا طلاباً. ». وهكذا نجد أن الفعل الثلاثي المحوّل الى المدح أو الذم يشغل الموقع الذي يشغله « نعم » أو « بئس » ويؤدي المؤدى نفسه، ولكنّ إظهار الضمير الذي يحقق المطابقة العددية بين ركني الجملة أمر امتنع مع « نعم » و « بئس » وجاز مع غيرهما من ذلك النوع من الافعال الثلاثية المحوّلة الى هذا الباب!

إن هذا البحث، وقد انتهى به استقراؤه هذا المنتهى، قد وجد أن للعربية خطّ سيرها العميق الذي يعتمد على الدلالة في إطلاق الالفاظ المعبّرة، وأنّ الالفاظ وحدها لا تنهض بعبء البيان عن المراد؛ بل تؤدي تلك الوظيفة بالتضافر مع إشعاع الدلالة نفسها وما تفيض به على الالفاظ المنقولة الى المخاطب...

إن الاصل هو أن الالفاظ رموز للدلالات، وأنها قوالب لها وعلامات عليها جاء في الكتاب: « وتقول: قد جرّبتك فكنت أنتَ أنتَ فأنت الاولى مبتدأة والثانية مبنية عليها. »[5] فقوله « أنتَ أنتَ » رمزٌ دالٌ على المراد وهو « الذات ». ولكن هذه الدلالة لا تنتهي عند هذا الحد بل تتسع لتشمل « الوصف » الزائد على « الذات ». وهذا ما جاءت به تكملة النص السابق: « كأنك قلت: فوجدتك وجهك طليق. والمعنى أنك أردت أن تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف. »[6] وهكذا فإن الضمير « أنت » ما عاد يدل على « الذات » وحدها، بل عليها وعلى معنى آخر هو « وصفها » بما يناسبها. ذلك أن جريان الالفاظ أقوى من أن يحدّ، وأن واقع اللغة لا يلتزم المطابقة الكاملة بين اللفظ، وهو الرمز، والمعنى الذي وضع ذلك اللفظ له. وسرّ هذا الامر (الذي لمسنا لمساً مظاهره الواسعة في العلاقة العددية بين ركني الجملة العربية فيما مضى من هذا البحث) أنّ الالفاظ هياكل، وأن المعاني أرواح، وأن لا مناص من أن يثير الروح الهيكل وان يوجهه!

الهوامش والمصادر

(١) ينظر الى الكتاب [تحـ: عبد السلام محمد هارون. القاهرة ١٣٨٥ هـ] ١/٣٣، ٢/٧٨.

(٢) من المسائل الخلافية التي أوردها أبو البركات الانباري في كتابه الانصاف [تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة ١٣٨٠ هـ] ١ / ٦٥ ـ أن الكوفيين لا يجيزون تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة؛ وعليه لهذا التركيب إعراب آخر.

(٣) شرح ابن عقيل [تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م] ١ / ١٨٨.

(٤) الكتاب ٣ / ٢٠٩.

(٥) إشارة الى الحديث الشريف: « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل... » ينظر الى: صحيح البخاري [طبعة البابي الحلبي ١٣٧٨ هـ لكتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني] ٢ / ١٧٣ ـ ١٧٤. والى صحيح مسلم [طبعة محمد علي صبيح بالقاهرة ١٣٨٠ هـ] ٢ / ١١٣. وينظر في التسمية عند ابن مالك الى عزانة الادب [تحقـ: عبد السلام محمد هارون. دار الكاتب العربي ١٣٨٧ هـ] ١ / ١٣.

(٦) قال مالك بن الريب [المنتخب من أدب العرب: د. طه حسين وآخرون. بولاق ١٩٣٧ م] ٧٧:

ودعْ كبيرَ المتلمين كلامَنا ... عليَّ شفيقٌ ناصحٌ لو نهانيا

(٧) الكهف ٣٣.

(٨) مريم ٩٥.

(٩) المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي: لنسنك وآخرون [ليدن ١٩٣٦ م] ٢ / ٢٧٣.

(١٠) ينظر في « لسان العرب » في مادة (ك ل ل)، وفي مادة (ك ل ا).

(١١) مختار الاحاديث النبوية لاحمد الهاشمي [القاهرة ـ مطبعة الاستقامة ـ د. ت] ١٠٠، وفيه: « حلم في القلب »، وزيادة الفاء (فعلم) في المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي ٤ / ٣٣٠.

(١٢) الانسان ٢.

(١٣) ينظر في « الصحاح » و « اللسان » و « التاج » في مادة (م ش ج). وان هناك لغات اخرى في المفرد من أمشاج هي: مَشْج، مَشِج، مَشَج.

(١٤) النجم ٣٠. ومنه قوله تعالى: « ذلك خيرٌ وأحسنُ تأويلاً. » [النساء ٥٩].

(١٥) البقرة ٢١٩. ومنه قوله تعالى: « أيّ الفريقين خيرٌ مقاماً وأحسن نديا. » [مريم ٧٣]

(١٦) الحديد ١٠. ومنه قوله تعالى: « وقالوا: نحن أكثر أموالاً وأولاداً. » [سبأ ٣٥].

(١٧) ينظر في ذلك الى:

المقتضب للمبرد [تحقـ: محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٨٦ هـ] ١ / ١٦٨، ومجالس العلماء للزجاجي [تحقـ. عبد السلام محمد هارون ـ الكويت ١٩٦٢ م] ٣٢٢، والتسهيل لابن مالك [تحق: محمد كامل بركات ـ القاهرة ١٣٨٨ م] ١٣٣.

(١٨) قال كعب بن زهير [المنتخب ٦٧] يخبر بالمفرد عن الجمع:

كانت مواعيد عرقوب لها مثلاً ... وما مواعيدهُ إلا الأباطيل

(١٩) مالم يجعل على اللغة الخاصة (لغة أكلوني البراغيث). ينظر الى الكتاب ٢ / ٤١. ومما جاء في الكتاب [١ / ٢٣٧]: « ومن قال: (أكلوني البراغيث) قلت على حدّ قوله: مررت برجلين أخوين أبواه. »

(٢٠) ينظر في ذلك الى شرح الاشموني [بحاشية الصبان ـ طبعة دار إحياء الكتب العربية] ١ / ١٩٢، ومنحة الخليل لمحمد محي الدين عبد الحميد [طبعة شرح ابن عقيل المذكور آنفاً] ١ / ١٩٦، ١٩٧.

(٢١) ينظر في الكتاب الى:

« من »: ٢ / ١٠٥، ٤ / ٢٢٨.

« ما »: ١ / ١٢٧، ٢ / ١٠٥.

« أيّ »: ٢ / ٣٩٨، ٣ / ٦٩.

« مذ »: ٤ / ٢٢٦.

« منذ »: ٣ / ٢٨٧.

وينظر الى تلك المفردات في مصنفات حروف المعاني كلٌّ في موضعه منها. ومن تلك المصنفات: معاني الحروف للرماني [تحق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ القاهرة ١٣٩٣ هـ]، والجنى الداني للمرادي [تحقـ: طه محسن ـ جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ]...

(٢٢) ينظر في تفصيلات « أل » الموصولة الى: ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان الاندلسي [تحقـ: د. مصطفى النماس ـ القاهرة ١٤٠٤ هـ] ١ / ٥٣١ ـ فما بعدها.

(٢٣) قد يقع التعدد في الركنين معاً، ولكنه يختلف في أحدهما عنه في الآخر. قال تعالى [الحج ١٩]: « هذان خصمان اختصموا » فإذا أخبر بجملة « اختصموا » النعتية ـ والنعت يصلح ان يكون خبراً ـ قيل: « هذان اختصموا »، « الخصمان اختصموا ». وهنا يقدّر الخصم بالجماعة. وجاء في الكتاب ١ / ٨٧: « الناس رجلان: رجل مكرم ورجل مهان » ونظيره أن يقال مثلاً: « العلوم صنفان: نظري وعملي. »

(٢٤) ينظر في هذه اللغة (وهي المسماة لغة أكلوني البراغيث او لغة يتعاقبون) الى:

ـ الكتاب ١ / ١٩، ٢ / ٤٠، ٣ / ٢٠٩.

ـ مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي [تحقـ: حاتم الضامن] طبعة وزارة الاعلام ١٩٧٥، ٢٣٤، ٤٧٧.

ـ فقه اللغة للثعالبي [القاهرة ـ مطبعة الاستقامة ـ د. ت] ٤٨٨.

ـ الجنى الداني ١٩٨.

ـ البيان في اعراب غريب القرآن لابي البركات الانباري [تحقـ: د. طه عبد الحميد طه ـ القاهرة (دار الكاتب العربي) ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م] ٢ / ١٥٨.

ـ الروض الانف للسهيلي [القاهرة (دار النصر) ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م] ٢ / ٤٠٦.

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك [تحقـ: د. طه محسن. طبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م] ٢٤٧.

ـ مغني اللبيب لابن هشام [تحقـ: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله بيروت (دار الفكر) ١٩٦٩ م] ٤٠٤.

(٢٥) شرح ابن عقيل ٢ / ٨٥.

(٢٦) جاء في الكتاب [٢ / ٣٦٠]: « ومثل هذا الحد تقول: قد جرّبتُ فكنتُ كنتَ، إنما كررها توكيداً... » ومن شواهد ذلك:

لك الله حتى ذاكا لك الله لك الله

ينظر الى همع الهوامع للسيوطي [القاهرة ـ مطبعة الاستقامة ١٣٢٧ هـ] ٢ / ١٢٥.

(٢٧) ينظر الى الانصاف ١ / ٨٣ ـ فما بعدها، والفوائد الضيائية لنور الدين الجامي [تحقـ: د. أسامة طه الرفاعي. طبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م] ١ / ٢٦٥ ـ فما بعدها.

(٢٨) مغني اللبيب ٤٢٤.

(٢٩) ٢ / ١٧٩. وينظر الى شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي [تحقـ: د. صاحب ابو جناح. طبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م] ١ / ٦٠٦. وقد نقل هنا حكاية الاخفش في وروده « نعما » و « نعموا »، وقلة إطمئنانه الى ذلك. وكذلك روى صاحب الانصاف [١ / ١٠٤] أن الكسائي حكى ذلك. ومهما يكن من أمر فإن مثل ذلك الورود إذا وقع فإنما هو منحصر في دائرة القلة والندرة.

(٣٠) قال الاشموني [شرح الاشموني ٣ / ٣٩]: « إنما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح او الذم بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه مضموماً معناه.... »

(٣١) الكتاب ٢ / ٣٥٩.